التي تمثل المجتمع بكل أطيافه، تقع على عاتق البرلمانات مسؤولية فريدة تتمثل في التوفيق بين المصالح والتوقعات المتعارضة للمجموعات المختلفة عبر الوسائل الديمقراطية المتمثلة في الحوار والتسوية. كما تضطلع البرلمانات بوصفها الأداة الرئيسة للتشريع بمهمة تطويع قوانين المجتمع وفقاً لاحتياجاته وظروفه المتغيّرة، فضلاً عن مسؤوليتها عن ضمان خضوع الحكومات للمساءلة الكاملة أمام الشعب بوصفها الهيئة المكلفة بالرقابة والإشراف عليها[2] .

علاوة على ما سبق، يمكن النظر للأداء البرلماني من خلال ثلاثة وظائف مختلفة هي: (1) وظيفة الشرعية the legitimation، 2) وظيفة التجنيد، والتدريب والتنشئة الاجتماعية recruitment، socialisation and training، 3) ووظيفة التأثير في اتخاذ القرار.Decisional/influence وينظر لوظيفتي الشرعية والتأثير في اتخاذ القرار على أنّها الجوانب الأكثر أهمية لتقييم قدرة الهيئة التشريعية [3] في مساءلة السلطة التنفيذية؛ فالمكوّن الأكثر أهمية في الوظيفة الأخيرة هو قدرة البرلمان على المشاركة في عملية صنع السياسات policy-Making process، أمّا الفعالية في صناعة القرار فتتصل بالبنية/ والهيكلة الداخلية للهيئة التشريعية وقوّة أساليب عملها عندما يتعلق الأمر بالتأثير في نتائج السياسات. وبالتالي، في قدرتها على الاستمرار في مساءلة السلطة التنفيذية، وهذا ما يشكل محور «المأسسة الجديدة New Institutionalism» باعتبار أنّ السياسات تتشكل من خلال ما تعالجه هذه المؤسسات بواسطة ما تقوم به من عمليات[4].

وفي أثناء قيامها بدورها على النحو المتقدم، تُلزم البرلمانات نفسها بتغيرات كبيرة بغية التكيف مع التحديات التي تواجهها، وقد شهدت السنوات القليلة الماضية جهوداً عديدة في برلمانات كثيرة لكي تتواصل بشكل أكثر فعالية مع الجمهور وتحسن من طريقة أدائها؛ ولكي تكون كذلك أصدق في تمثيل ناخبيها، والتواصل معهم، والمساءلة أمامهم، وأكثر انفتاحاً وشفافية في إجراءاتها واضطلاعاً بأداء مهامها الرئيسة المتصلة بالتشريع والرقابة على نحو فعّال.[5]

ضمن هذا السياق، تعتبر عملية ضخ الفاعلية في أداء المجالس التشريعية العربية وإصلاح الحياة البرلمانية فيها عملية معقدة ومتعددة المداخل، فتشتمل على شق دستوري/ قانوني/ سياسي ضروري لتحقيق التوازن المفقود في بيئة الحوكمة the ecology of governance في اتجاه يساعد على تقوية البنية المؤسساتية

2 - Greg Power. Donor support to parliaments and political parties: An analysis prepared for DANIDA. (Global partners and Associates. March 2008).p.01.

3 - غالباً ما تستخدم عبارتي " الهيئة/السلطة التشريعية Legislature" و" البرلمان Parliament" على نحو تبادلي. بحيث تشير إلى البرلمانات، المجالس التشريعية، الهيئات التشريعية بالمعنى نفسه. فالهيئات التشريعية تشرّع legislate؛ إنّها تمرر القوانين theypasslaws. ففكرة وجود الهيئة التشريعية legislature تظهر بشدة في الرؤية الكلاسيكية للفصل بين السلطات ما بين تنفيذية، وتشريعية، وقضائية (...) أمّا البرلمان parliament فنجد له أيضاً دوراً في التشريع، ولكن في السياسات المعاصرة contemporarypolitics هو فاعل أكبر بكثير من كونه مجرد هيئة تشريعية. للتفصيل أكثر في هذا الموضوع انظر:

-Michael Laver. LEGISLATURES AND PARLIAMENTS IN COMPARATIVE CONTEXT. In: Barry Weingast and Donald Wittman. Oxford Handbook of Political Economy. (Oxford: Oxford University Press). p.01. 282011/12/.

http://didattica.spbo.unibo.it/adon/files/legs_and_parls_oup.pdf.

4 - Vibeke Wang. The Accountability Function of Parliament in New Democracies: Tanzanian Perspectives. (Norway: Chr. Michelsen Institute Development Studies and Human Rights. 2005) p.02.

5 - ديفيد بيثام، المرجع السابق، ص.02